الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/19025
7 August 1987

ORIGINAL : ARABIC

مذكرة شفوية مؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى
الأمم المتحدة

تهدي الممثلية العراقية الدائمة لدى الأمم المتحدة أطيب تحياتها للأمين العام للأمم المتحدة ، وتتشرف بأن تنقل ، طيه ، نص مذكرة وزارة خارجية الجمهورية العراقية المؤرخة في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ بشأن المناورات العسكرية الإيرانية في الخليج العربي وخليج عمان .

وستغدو هذه الممثلية ممتنة لو تفضل الأمين العام وأوعز بتعميم هذه المذكرة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

مرفـــق

تهدي وزارة خارجية الجمهورية العراقية تحياتها الى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتتشرف بأن تبيّن ما يلي :

أعلنت ايران يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧ عن نيتها في إجراء مناورات عسكرية بحرية في مياهها الإقليمية في الخليج العربي وفي خليج عمان ، وحذرت جميع السفن ، التجارية والحربية ، من الاقتراب من تلك المياه .

ومن المعلوم أن المياه الإقليمية الايرانية تغطي جزءا من مياه مضيق هرمز وجزءا من المياه الواقعة بين جزر طنب - وفرور . ومعلوم أيضا أن مضيق هرمز يعتبر من المضايق المستخدمة للملاحة الدولية التي تربط جزءين من أعالي البحار حيث ينطبق على الملاحة فيه نظام المرور العابر (وفق المادة ١/٣٨ من اتفاقية ١٩٨٢) أو نظام المرور البري الذي لا يجوز وقفه (وفق المادة ٤/١٦ من اتفاقية جنيف حول البحر الإقليمي لعام ١٩٥٨) . وفي الحكمين لا يجوز للدولة الساحلية وقف المرور في المضيق لأي سبب كان ، أما منطقة جزر طنب - فرور فإنها تخضع لنفس أحكام المضايق الدولية سواء اعتبرت مضيقا دوليا مستقلا يتصف بنفس صفات المضيق المستخدم للملاحة الدولية ، أو امتدادا لمضيق هرمز ، لكون الممرات الملاحية الخارجية من مضيق هرمز أو الداخلة اليه والتي حددتها المنظمة البحرية الدولية تمر بالقرب من تلك الجزر .

إن الإعلان الايراني في غاية الخطورة ، لا على حاضر الملاحة الدولية ومصالح الجماعة الدولية فحسب وإنما على مستقبل تلك الملاحة وتلك المصالح . إذ يعتبر سابقة خطيرة تخلّ بركن أساسي من أركان القانون الدولي ، إضافة الى الاخلال بالتوازن الذي قامت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٣ . وفي الوقت الذي يدعو فيه المجتمع الدولي بالاجماع الى التقيد بقرار مجلس الأمن المرقم ٥٩٨ وإنهاء الحرب وتوفير الأمن والاستقرار في كل المنطقة ، نجد حكام ايران يتمادون في تجاهلهم لقواعد القانون الدولي ولإرادة المجتمع الدولي ويمضون في عدوانهم على الجميع .

إن حكومة الجمهورية العراقية ، في الوقت الذي تعلن فيه مجددا عن تمسكها واحترامها لقواعد القانون الدولي ، تشجب بشدة هذا التصرف الايراني وتعتبره سابقة خطيرة في عدم احترام القواعد والالتزامات الدولية ، وتطلب من سيادة الأمين العام للأمم المتحدة التدخل لمنعه واعتبار هذه المذكرة وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن .

- - - - -